شبابيك

نفايات وما شابه

عبد الزهرة المنشداوي

قيض لي متابعة برنامج تلفزيوني يظهر فيه مواطن من دولة أجنبية لكنها من تلك التي يبلغ فيها وعي المواطن أشده في المحافظة على البيئة والمساهمة في كل ما من شأنه ان ينفع الآخرين، هذا المواطن الأجنبي كان ينتفع بالنفايات التي في منزله فلا يرميها خارجا. على سبيل المثال كان يلقي بقشور البرتقال والفواكه بعد ان يحولها الى مسحوق في مياه الحمام ويقول عن ذلك بأن المياه عندما تسلك طريقها الى محطات المعالجة تكون غنية بعناصر تفيد التربة .كان لكل نفاية ولكل زوائد في منزله فائدتها التي يراها فيها فلا يكلف رجال البلدية جهد نقلها ويدعو الآخرين لسلوك البحث عن الانتفاع من كل شيء يرونه غير ذي فائدة، نعتقد ذلك الإندفاع نحو خدمة البيئة، وغيرها مما يحيط بالإنسان متأتياً من الوعي والثقافة، والإيمان بقوة الحياة، وجعلها اكثر ملاءمة، واقل قسوة، لا يقتصرون في تفكيرهم على ان الحياة تعني الإنسان فقط لا بل الحياة عندهم أوسع من ذلك بكثير فهي تعني في ما تعنيه :الحيوان والنبات والتربة والهواء، والشارع والبيت وحديقة المنزل وما الى ذلك من أشياء لا نعير لها أهمية في محيطنا الى وقتنا هذا.

نسمع مرارا، وتكرارا بأن الجهات المعنية عندنا في بغداد، او غيرها من المحافظات تتبنى مشاريع إنشاء معامل تدوير النفايات، ولكنها تبقى حبرا على ورق لانها تفتقد الجدية، والمصداقية، البيئة لدينا مازالت مهملة، ومعرضة لكوارث تنعكس على المواطن بشكل، او بأخر لوقيض لهذه المعامل ان تجد لها تجسيدا على ارض الواقع لكان الشارع، والزقاق، والساحة لا تحتاج لكل تلك الجهود التي تبذل، والأموال التي تصرف.في الحي السكني الذي أعيش فيه، وهو خال من شبكة تصريف مياه الدور السكنية، منظر فوارغ علب المياه وعلب المشروبات الغازية المختلفة، والتي تستهلك بكثرة في فصل الصيف تشكل مشهدا فريدا من نوعه هو غاية في (القذارة) وليعذرني القارئ عن استخدام هذه الصفة غير المحببة لساقية تبعث بالروائح الكريهة تغطيها الآلاف من الفوارغ الطافية، في الشارع، وانت تسير تجد قدميك لا تطآن سوى مادة البلاستيك المختلطة بالتراب في الشوارع التي لا تعرف التعبيد، او التسوية بعد.لم ينتبه احد الى هذه المادة التي يمكن الإفادة منها اقتصادياً وصحياً فلو انشئ معمل لتدويرها، والإفادة منها في المجالات الصناعية لكنا ضربنا عدة عصافير لا عصفورين بحجر واحد تخليصاً للبيئة وتوفير فرص عمل، وهكذا هو الحال مع بقية النفايات التي لو تيسر لأصحاب الخبرة العمل على الإفادة منها لكانت الجدوى الاقتصادية والصحية أولى فوائدها ولكن هذه المعامل لا يقيمها الا أولئك الجادون فعلا لإقامتها لا للذين يبغون من ورائها الدعاية الإعلامية والسياسية .مشاريع لا حصر لها ولا عد ولكن اين هي من الواقع؟

نحن بلد قيض له ان يحوي كل ما من شأنه ان يفيد المواطن من ثروات معدنية الى تربة خصبة الى خبرات وطاقات يشهد لها البعيد قبل القريب ولكن أولي الامر قبل هذا الوقت احالوا كل شيء الى ضده، فالثروة أولدت الفقر المدقع وأوقدت نيران الحروب التي اصطلى بها المواطن عقودا من السنين، والمياه الوفيرة العذبة الى عطش ومياه آسنة، ونعتقد بأن الأمر لا يزال يسير نحو ما كان قد قدره الماضون على هذا الشعب والا ما معنى ان يحول غيرنا التراب المستورد من تربتنا الى حدائق غناء في حين نعيش وسط صحارى ولكن قالوا من قبل هناك من يحول التراب الى ذهب ومن يحول الذهب الى تراب ونحن من تلك الفئة.

تقرير

الطفولة المسروقة وسيلة للتسول

بعد التغيير الذي انعطف بالعراق، والعراقيين انعطافة حادة، امل الكثيرون في ان التوجهات ستكون لصالح المواطنين كل المواطنين شيوخهم، وشبابهم أطفالهم ونسائهم، هذه الرؤية الذي ارتسمت في العيون واعتلجت في الصدور زاد من بناء الامال الكبيرة عليها هي انبثاق عدة منظمات حكومية ومدنية كانت قد أعلنت عن برامجها من اجل جعل العراق غير العراق الذي رسف بأغلال ثقيلة، وامتهان لمواطنيه قل له نظير.

طفولة مع وقف التنفيذ

بغداد / أحمد نوفل

الطفولة في العراق كان لها النصيب الأوفر من المعاناة التي طالت الجميع. كلنا يتذكر مواكب توابيتهم التي كانت تستعرض في الشوارع كدعاية سياسية على اعتبار ان الأعداء قتلوهم وان البلد لا مال لديه لشراء الحليب لهم في حين كانت قصور القادة يستورد لها المرمر الايطالي النادر وتطلى مرافق المياه فيها بماء الذهب والحديث يطول في هذا الجانب.

الطفل والطفولة لم تأخذ حقها من الأهمية والاهتمام ما زال الطفل هو ذلك الطفل الذي يعاني بدءا من المهد والبيت والشارع والساحة والمدرسة والمجتمع برمته.

اكثر ما يجلب الانتباه ان يبقى في العراق الطفل وسيلة استخدمته السياسة من قبل واستخدمه الشحاذون في وقتنا الراهن مع تزايد المنظمات والمؤسسات الادعاء بأنها من الجهات المهتمة بهذا الجانب.

مشهد الطفل الرضيع الذي تتدلى أطرافه ورأسه، ولا احد يعلم ان كان طفلاً او جثة للطفل بين ذراعي شحاذة ملثمة بات مألوفا للجميع.البعض يعتقد ان هذا الطفل الوسيلة لا يعود لتلك التي تستجدي به والبعض يذهب بعيداً ويعتقد انه يرى أطفالاً موتى بدلالة زرقة الجلد التي يبدون عليها ولكن لا احد ينتبه لمأساة هؤلاء الأطفال ،الذين لو ركزت جهة من الجهات التي تهتم بالطفولة وتساءلت من استخدم الطفل وسيلة للشحاذة؟ ربما ظهرت امور يقشعر لها البدن .فلا نعتقد بأن الأمومة والأبوة تسمح لها غريزتها بتعريض رضيع في الأسابيع الأولى من عمره الى شمس غاية في قساوة حرارة أشعتها او تخدير الطفل وتنويمه على قطع بلاط هي أشبه بكتلة من النار في درجة حرارتها.لذلك المطلوب من وزارة الداخلية والمنظمات المعنية بالطفل ان تقف موقفاً حازماً من الذين يستخدمون الطفل وسيلة للشحاذة، هناك البعض من يشك بأن الأطفال الضحايا ربما من الأطفال المخطوفين تم الاستيلاء عليهم او سرقتهم البحث في هذا الجانب مهم من الناحية الإنسانية.

قضية للمناقشة

المفصولون السياسيون ومشكلة لجان التحقق

بعد سقوط النظام البائد في عام ٢٠٠٣ صدرت عدة قرارات لغرض إعادة المفصولين السياسيين والمتضررين من سياسة النظام السابق ومن ضمن تلك القرارات، القرار (٥١) الصادر من مجلس الحكم في حينه، والذي بموجبه تمت إعادة المفصولين والمتضررين الى وظائفهم وكانت متطلبات الإعادة هي (تأييد من جمعية السجناء أو مؤسسة الشهداء أو شهادة شهود تثبت تعرض المفصول او تارك العمل الى ضغوط مورست ضده من قبل أجهزت النظام السابق وجعلته يترك الوظيفة) وعلى هذا الأساس تمت إعادة أعداد كبيرة منهم.

ومن هذه المضايقات الضغوط لأسباب عرقية أو مذهبية أو قومية أو عدم الانتماء لحزب البعث المنحل (كتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء المرقم ٣٥٠٠في ٢٠٠٥/٦/١٢).

لجنة لا تعمل بموجب القرارات

يلاحظ من خلال عمل لجنة التحقق في الأمانة العامة لمجلس الوزراء انها لا تعمل بموجب أحكام القرار المذكور اذ انها أوقفت العمل به بموجب كتابها المرقم (٣٢١٩) في ٢٠٠٩/٢/٥ وكافة القرارات الإدارية قبل قانون إعادة المفصولين السياسيين في حين بين كتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء المرقم (٢٢١٩) في ٢٠٠٨/٩/١ الذي بموجبه قررت إعادة أضابير المفصولين المعادين الى دوائرهم والمعادين وفق القرار (١٥) دون النظر فيها. ان إلغاء قرار صادر عن السلطة التشريعية لا يتم الا من قبل السلطة المشرعة نفسها وتتبع لجنة التحقق في الأمانة العامة عند تدقيق أضابير المعادين السياسيين وفق القرار(٥١) أحكام قانون إعادة المفصولين السياسيين رقم (٢٤) لسنة ٢٠٠٥ وهذا يعتبر إجحافا بحقهم فالقواعد القانونية تقتضي تطبيق القانون الساري المفعول في حينه وبحكم القانون لعدم صدور قرار من السلطة التشريعية بإلغائه. وفقا لأحكام القانون الإداري وما استقر عليه القضاء الإداري العراقي ان الامر الإداري يعتبر قطعيا بعد مرور شهر من تاريخ صدوره لما يترتب عليه من اثار قانونية ومادية ولا يجوز الطعن فيه ،في حين نرى ان لجنة التحقق قد طعنت بقرارات مضى على إصدارها ثلاث سنوات واكثر بعد ان رتب المعنيون أمورهم المادية والمعيشية وفقا لها.

عندما صدر القانون (٢٤) لسنة ٢٠٠٥ أيضاً حدد الأسباب التي يتم إعادة الموظف المفصول ونص على تشكيل لجنة الطعون في الأمانة العامة لمجلس الوزراء للنظر في الطعون التي يقدمها المفصول بالقرارات التي تصدرها لجان إعادة المفصولين السياسيين في وزارات الدولة ولم يشر القانون ولا التعليمات رقم (١) لسنة ٢٠٠٦ الى لجنة التحقق الا انه في نهاية عام (٢٠٠٧) تم تعميم الكتاب المرقم ١٧٨٥٨)في ٢٠٠٧/١٠/٣٠ الذي يلزم الوزارات بإرسال أضابير المفصولين السياسيين الى لجنة التحقق.

الشهادة التي عطلت

كما عطلت اللجنة تقريبا الشهادة كأحدى طرق الإثبات فهي في اكثر قراراتها لا تعتمد على الشهادة في حين نص قانون إعادة المفصولين السياسيين الزم اللجان المركزية في الوزارات بأحكام قانون الإثبات المرقم (١٧٧) لسنة (١٩٧٩)المادة (٥)وبموجب قانون الإثبات الذي نص عليها وحيث ان عمل لجنة التحقق بهذا الصدد متباين ففي حالات تأخذ بالشهادة وفي حالات أخرى لا تأخذ بها في حين ان بعض الوقائع السياسية لا يمكن إثباتها الا بموجب الشهادة.

ان العدالة تقتضي ان تنظر اللجنة بالقرارات التي تصدر بعد تشكيلها وليس بأثر رجعي وهذا ما كفله الدستور بعدم رجعية القوانين أي بعد تاريخ ٢٠٠٧/١٠/٣٠، كما ان اللجنة المذكورة لم ينص عليها صراحة الا في التعليمات رقم (١) ونصت المادة (١٧) منها على سريان هذه التعليمات من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية وقد نشرت بتاريخ ٢٠٠٩/٣/١٦.

مطالبة

لذلك فان الأمر يدعو رئاسة مجلس الوزراء أنصاف هذه الفئة لأن معظم قرارات لجنة التحقق بعدم شمول المتقدمين بطلباتهم فيصبحون في حيرة من أمرهم بين ضياع الوظيفة وتحمل صرف مبالغ طائلة، هكذا تعرض مجموعة من المفصولين السياسيين مظلوميتهم أمام أنظار مجلس الوزراء، ويطالبون بحلول عاجلة منها عدم المساس بالحقوق المكتسبة وعدم ترك صلاحية البت بإعادة التعيين للوزير المختص وهي صلاحية جوازية ونحن نعلم ان من حق المواطن ان تكفله الدولة وان يصار الى استحداث الية جديدة لعمل لجان التحقق كأن تستحدث الى جانبها لجان سياسية من الأحزاب التي تضرر أعضاؤها.

مجموعة من المفصولين السياسيين

ردود واجابات

الى / صحيفة المدى الغراء
م/إجابة

نهديكم أطيب تحياتنا...

إشارة الى الموضوع المنشور في صحيفتكم بالعدد (١٥٦٥) بتاريخ ٢٠٠٩/٧/٢٦ تحت عنوان (الدكتور يتآمر لاغتيال موظف التصديقات) نود ان نبين ما يلي:

١- ان موظفي الإعلام القانوني في جميع دوائر الكتاب العدول من الملمين بأعمال الكاتب العدل وان مهام واجباتهم تتحدد بتدقيق معاملات المواطنين من الناحية القانونية والشكلية وبتعريف المواطنين بما يلزم تقديمه من أوراق ومستندات لإكمال معاملاتهم قبل إحالتها لى الكاتب العدل.

٢-توجد في جميع دوائر الكتاب العدول لوحات إرشادية تتضمن أنواع المعاملات والمستمسكات والمستندات اللازمة لانجاز معاملات المواطنين من قبل الكاتب العدل وتثبت هذه اللوحات في مكان واضح في دائرة الكاتب العدل ليطلع عليها المراجعون كافة.

٣- نؤكد ان الموضوع المنشور لا علاقة لدائرة الكاتب العدل في الكرخ وفي الرصافة المسائي وانما يتعلق بموظف التصديقات في وزارة الخارجية وان هناك فرقاً بين انتهاء الدوام الرسمي المقرر في الساعة الثالثة عصرا وبين موعد غلق الرسم وهو في الساعة الواحدة ظهرا ولا يجوز قبول أي معاملة جديدة بعد غلق الرسوم اما المستمسكات المطلوبة من المواطن فأن اللوحات الإرشادية تغنيه عن ضياع الوقت لكونها مثبتة فيها بوضوح للتفضل بالاطلاع ونشر الإجابة. مع التقدير.

ع/ احمد خضير عباس
مدير مكتب الإعلام
وزارة العدل

شكاوى

وزارة الصحة وهذه الشكوى

يشكو المواطن محمد اسد من منطقة حي البساتين من انه راجع العيادة الطبية الشعبية في منطقته ولكنه لم يتلق العلاج المطلوب وقد أشاروا عليه بالمراجعة الساعة التاسعة صباحاً وهو يتساءل في رسالته بالقول ماذا سيؤول اليه امر المريض الذي يحتاج الإسعاف الفوري او من المواطنين المصابين الذين تستدعي حالتهم الكشف عليهم وتقديم المساعدة لهم ولماذا يحترم زمن الموظف ولا يحترم زمن المريض لاسيما وانه راجع العيادة ما بعد الثامنة صباحاً.

سيطرة الكرادة وساعات منع التجول

يعرف المواطن ان منع التجوال في العاصمة بغداد ينتهي عند الساعة الرابعة صباحا ولكن السيطرة التابعة للكرادة (شارع أبي نواس) تمنع المواطنين من المرور في الشارع وتطلب منهم الانتظار حتى الساعة الخامسة فلماذا هذا الإجراء؟! هذا ما جاءت به شكوى المواطن فراس قادر في الرسالة التي بعث بها للصفحة.

قناة الجيش بحاجة الى اهتمام

المواطن أبو زرياب من بغداد يطالب في رسالته الى الجريدة أمانة بغداد بايلاء قناة الجيش اهتمام اكثر لاتركها كمبزل لتصريف المياه الاسنة حيث كانت حتى نهاية تسعينيات القرن الماضي متنزها للعوائل لكثرة خضرتها واشجارها الباسقة التي كانت تشكل حزاما حول الجهة الشرقية لمدينة بغداد وكثرة مقاهيها التي كانت تستقطب المواطنين من المناطق المحيطة بها.

سيطرة تجبر السواق على غسل إطارات سياراتهم!

لفيف من المواطنين من منطقة أبي غريب يشكون في رسالتهم من تصرفات مسؤول السيطرة في المنطقة قرب جامع الرقيب الذي يقوم بفحص السيارات بالجهاز الكاشف وعند وجود شك بسيارة معينة يعيدها الى آخر الطابور وهذا يؤخر صاحب السيارة اكثر من ساعة إضافية خاصة وانهم من المزارعين يخرجون مبكرين للذهاب الى مكاتب بيع الخضروات.

وأحيانا يقوم بتوجيه أصحاب السيارات بغسل اطارات سياراتهم والعودة مجددا للفحص وعند وجود شك مرة أخرى يأمرهم بغسل الإطارات مرة ثانية وهكذا ما جعل ساكني هذه المنطقة يستغيثون ويطالبون المسؤولين في عمليات بغداد بإيجاد حل لمشكلتهم هذه التي جعلتهم يكرهون منطقة سكناهم جراء عمل هذه السيطرة بحسب قولهم.

خارج الصلاحية

اشارة

وقود المولدات في زيادة سعرية ولا التزام بالتعليمات

كريم الحمداني

بين أونة وأخرى يسعى مجلس محافظة بغداد بالتنسيق مع وزارة النفط الى زيادة حصص وقود المولدات الأهلية المنتشرة في عموم مناطق محافظة بغداد من اجل ديمومة التيار الكهربائي المجهز للمواطنين خاصة في اشهر الصيف، وفق تعليمات ملزمة اصدرها مجلس المحافظة في وقت سابق، تتعلق بساعات التشغيل وسعر الامبير الواحد والتعويض عن الكهرباء الوطنية وآخر هذه الزيادات ما أعلنه المجلس منذ ايام استعدادا لشهر رمضان المبارك من اجل ديمومة التيار الكهربائي المجهز للمواطن ليلا ونهارا .

والتعليمات تتضمن إلزام أصحاب المولدات الأهلية بتشغيلها ثماني ساعات يوميا نهارا وليلا على ان لا يتجاوز سعر الامبير السبعة الاف دينار مع تعويض ساعات الكهرباء الوطنية، ولكن التعليمات شيء وما يجري على أرض الواقع شيء آخر اذ ان أصحاب المولدات الأهلية يعملون مثل ما يحلو لهم ولم يتقيدوا بهذه التعليمات لا في ساعات التشغيل ولا في التعويض ولا في الأسعار وكلهم يكاد يجمعون على ان سعر الامبير الواحد لا يقل عن عشرة الاف دينار وبعضهم يطلب عشرين الف دينار وساعات التشغيل لا تتعدى عند أحسنهم ست ساعات يوميا اما ما يتعلق بالتعويض فبعضهم يعتبره نكتة، وبعض المولدات استخدمت (جوزة) على اعتبارها تعمل اتوماتيكيا في الإطفاء والتشغيل دون تدخل العامل المختص وهي في حقيقتها سرقة للامبيرات بسبب كثرة الإطفاء وبطء التشغيل.

وان زيادة الحصة الوقودية للمولدات الأهلية أصبحت مجزية بحسب قول المنصفين من أصحاب المولدات التي جعلتهم يستغنون عن شرائها من السوق التجارية وبعضهم يبيع الزيادة.

ومن حق المواطن ان يتساءل ما جدوى هذه الزيادات اذا كان أصحاب المولدات لا يلتزمون بتعليمات مجلس محافظة بغداد مستغلين غياب الرقابة عن عمل هذه المولدات من قبل المجالس المحلية في الأحياء التي لا تكلف نفسها مراقبة عمل هؤلاء وهو من صميم واجباتها بل العكس يحاول بعضها التغطية على عمل هؤلاء ولا تعير أدنى اهتمام لشكاوى المواطنين لغاية في نفس (يعقوب).

بلا تعليق..!

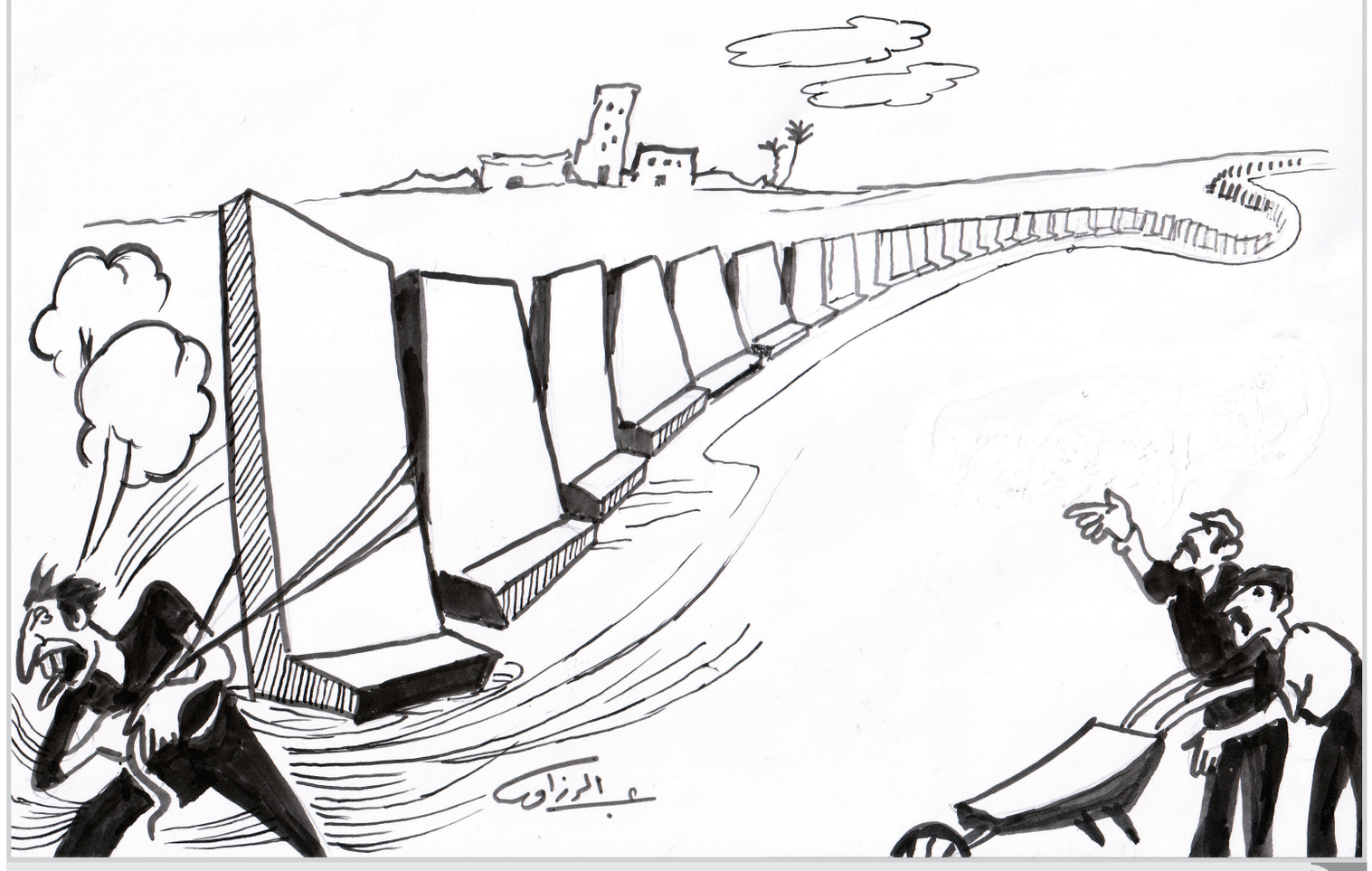

كاريكاتير.....